



موقف المملكة الأردنية الهاشمية
" تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
ومساهمته في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030
خلال عقد العمل وتحقيق التنمية المستدامة "

2024

أمام جلسة لجنة السكان والتنمية السابعة والخمسين للأمم المتحدة نيويورك

29 نيسان - 3 أيار 2024



موقف المملكة الأردنية الهاشمية

" تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومساهمته في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال عقد العمل وتحقيق التنمية المستدامة "

أمام جلسة لجنة السكان والتنمية السابعة والخمسين للأمم المتحدة
نيويورك 29 نيسان - 3 أيار 2024

سيدي الرئيس

السيدات والسادة، الحضور الكرام،

سعى الأردن منذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 إلى مواءمة استراتيجياته وسياساته الإنمائية وخططه الوطنية وبرامجه التنفيذية والتشريعات على المستوى الوطني والقطاعي مع برنامج عمل المؤتمر وأهداف أجندة التنمية المستدامة وغاياتها، والتي تعكس التزام الأردن لضمان الشمولية اجتماعياً واقتصادياً، وسيواصل الالتزام بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، مع وضع استراتيجيات مستقبلية تلبي أولويات واحتياجات كافة الفئات السكانية تطبيقاً لمبادئ حقوق الإنسان.

شهدت المثوية الأولى للأردن تحولات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، شملت جميع مجالات الحياة. وترجمت هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كافة المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوافر بنية تحتية وخدمات نوعية شاملة. وبالمقابل كانت هناك تغيرات جوهرية في ديناميكيات السكان، إذ تضاعف عدد سكان الأردن في أقل من عشرين سنة، فارتفع عددهم بأكثر من 6 ملايين في آخر عقدين، ليتجاوز حالياً 11.6 مليون، ومن المرجح أن يصل عددهم إلى 12.5 مليون مع نهاية عام 2028. وقد كان هذا الارتفاع السريع بسبب النزاعات في الاقليم وما نتج عنها من موجات لجوء قسري أدت إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، إذ يشكل غير الأردنيين أكثر من 31% من المجموع الكلي للسكان، ويستضيف الأردن ثاني أكبر نسبة في العالم من اللاجئين مقارنة مع عدد المواطنين، ولا تزال أعداد اللاجئين مستمرة في النمو بسبب ارتفاع معدلات الزواج المبكر والانجاب بينهم حيث يقدر العدد الحالي للاجئين السوريين وحدهم بنحو 1.6 مليون.

سيدي الرئيس،

أولى الأردن الأبعاد والقضايا السكانية اهتماماً كبيراً، ففي مجال التخطيط السكاني يحرص الأردن على التنسيق بين الاستراتيجيات وبرامج القطاعات التنموية المختلفة فيما يتعلق بإدماج الديناميكيات السكانية في التخطيط التنموي بهدف تحقيق نمو مستدام وعادل يرتكز على التخطيط من منظور الأبعاد الديموغرافية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وحقوق الصحة الإنجابية ضمن منظومة حقوق الإنسان. وتم تطوير استراتيجيات تعكس بالكامل الأبعاد المتعددة للتنمية المستدامة، حيث أعد الإستراتيجية الوطنية للسكان للأعوام 2021-2030، كما أطلق مؤخراً رؤيته للتحديث الاقتصادي 2022-2033 وبرنامجها التنفيذي للأعوام 2022-2025 التي تتمحور حول شعار "مستقبل أفضل"، وتقوم على ركيزتين إستراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانيات الاقتصادية، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، و تشكل الاستدامة ركناً أساسياً في هذه الرؤية المستقبلية، كما أطلق أيضاً خارطة طريق لتحديث القطاع العام إضافة إلى العديد من الاستراتيجيات القطاعية، إلى جانب تطوير منظومة الحياة السياسية.

وفي القطاع الصحي عكست المؤشرات الصحية العامة جودة وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة مما وضع الأردن في مرتبة متقدمة في هذا المجال، حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 73.2 سنة، حيث يبلغ بين الإناث سنة 75.1 وبين الذكور 72.3 سنة، وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى 14 وفاة لكل الف ولادة حية و معدل وفيات الاطفال حديثي الولادة إلى 9 وفاة لكل الف ولادة حية، وانخفض معدل إنجاب المراهقات (15-19 سنة) إلى 17 مولود لكل الف فتاة في تلك الفئة العمرية، كما بلغت نسبة النساء المتزوجات اللواتي في سن الإنجاب (15 – 49 سنة) واللواتي تُبَيّن حاجتهن لتنظيم الأسرة بطرق حديثة 54.2 %، كما تعد الرعاية الصحية السابقة للولادة في الأردن رعاية شاملة، حيث حوالي 97% من السيدات قد حصلن على رعاية ما قبل الولادة خلال فترة الحمل من قبل مختص صحي، كما أن نسبة الولادات في المرافق الصحية تكاد تكون شاملة حيث بلغت نسبة المواليد الأحياء الذين تم إنجابهم في المرافق الصحية أكثر من 99%، ويجري التوسع في التحول الرقمي الصحي، والسعي إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل.

وفي مجال تعزيز خدمات الصحة الإنجابية والجنسية المقدمة لكافة الفئات السكانية، تم إعداد وتنفيذ العديد من الاستراتيجيات ذات العلاقة التي اخذت بالاعتبار نهج دورة الحياة ومنها الإستراتيجية الوطنية لصحة الإنجابية والجنسية للأعوام 2020-2030، الخطة الوطنية لتنفيذ التزامات الأردن نحو قمة نيروبي 19 للأعوام 2021-2030 و الخطة الإستراتيجية الاتصالية لوزارة الصحة في مجال تنظيم الأسرة (2019- 2023) والخطة التنفيذية ذات التكلفة لتنظيم الأسرة (2020-2024) والخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام 2023-2025، والتوسع في برامج الاعتمادية ومنها تطبيق برنامج اعتماد المراكز الصحية الصديقة للمرأة.

كما تم إنشاء نظام وطني للرصد والاستجابة لوفيات الأمهات، وتعزيز برامج الصحة الإنجابية الموجهة للشباب واليافاعين من خلال إنشاء عيادات صحية صديقة للشباب، وبدء العمل على تضمين مفاهيم الصحة الإنجابية ضمن المناهج الدراسية، وإنشاء منصات المعرفة الرقمية لضمان حصول الشباب واليافاعين واليافاعات على المعلومات الموثوقة المرتبطة بالتربية الجنسية وقضايا الصحة الإنجابية، مع الأخذ بالاعتبار المراحل العمرية والسياق الاجتماعي والثقافي. ولكن توجد تحديات أمام تعزيز خدمات الصحة الإنجابية والجنسية، فرغم الانخفاض الذي حصل في الحاجة غير الملباة عند الزوجين إلى تنظيم الأسرة إلا أن إرتفاعاً قد حصل في معدل استخدام الوسائل التقليدية لتنظيم الحمل والإنجاب ليلبلغ 22%، وهي وسائل ذات فعالية متدنية ولا تضمن تحقيق الرغبات الإنجابية للمتزوجين، إلى جانب ضعف الخدمات المتاحة للمرأة ذات الاعاقة حيث ما زالت محدودة.

وفي مجال الحد من زواج الفتيات ممن هن دون سن 18 سنة، تم إعداد الخطة الوطنية للحد من هذا الزواج للأعوام 2022-2024 وقد ساهمت مداخلات هذه الخطة في خفض نسبة زواج من هم دون سن الثامنة عشرة من 14.6% في عام 2018 إلى 11.9% عام 2022 من إجمالي حالات الزواج لأول مرة، إلا أنها لا تزال مرتفعة بين فئة اللاجئتين السوريتين الذين ما زال زواج القاصرات أكثر شيوعاً بينهم إذ بلغت نسبة زواجهن عام 2022 نحو 38% من إجمالي حالات الزواج لأول مرة.

سيدي الرئيس،

يدرك الأردن أن ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وتعزيزها عامل رئيسي في تحقيق استقرار وتعزيز الأمن والسلم المجتمعي، وتكفل التشريعات والسياسات الوطنية حق المواطن في حياة آمنة مستقرة وكرامة، حيث تم إجراء العديد من التعديلات على التشريعات الوطنية وتبني سياسات واستراتيجيات ذات صلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وضمان العدالة والمساواة والكرامة للجميع، فتم إجراء تعديلات على الدستور الأردني في عام 2022، وإقرار قانون حقوق الطفل لعام 2022، وإقرار قانون حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، وصدور قانون الأحزاب السياسية، وأجريت تعديلات على قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات و قانون منع الإتجار بالبشر و قانون العمل وإقرار مصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل للأعوام (2021 - 2023). كما صدرت مجموعة من التشريعات والاستراتيجيات لمكافحة التمييز على أساس النوع الاجتماعي وتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وحمايتها من كافة اشكال العنف. كما تم وضع مجموعة من الاستراتيجيات تهدف إلى تحقيق حياة كريمة من خلال توفير نظام شامل وشفاف وعادل للحماية الاجتماعية، حيث تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025، إضافة إلى استحداث العديد من برامج التحويلات النقدية لاستهداف الفئات الأكثر هشاشة وضعفاً، كما وسع الضمان الاجتماعي نطاق شمول التغطية للمستفيدين

من نظام التأمينات الاجتماعية، وتم استحداث برامج جديدة مثل برنامجي تأمين الأمومة والتعطل عن العمل. ويعمل الأردن على حماية حقوق المهاجرين أفراد وجماعات، حيث تم اجراء تعديلات على بعض القوانين بما يضمن حقوقهم كقانون العمل الأردني والضمان الاجتماعي وقانون العقوبات وقانون منع الاتجار بالبشر وقانون الإقامة وشؤون الأجانب.

سيدي الرئيس ،

يعتبر المجتمع الأردني مجتمعاً فتيماً حيث أن 40% في سن الطفولة دون سن 18 سنة، وبلغ العمر الوسيط للسكان (22.4 سنة) ، وأدى هذا التحدي الديموغرافي إلى ضغوط كبيرة على البنية التحتية والموارد الطبيعية والخدمات وخاصة قطاعي الصحة والتعليم. ويدرك الأردن أن الاستثمار في الشباب وإكسابهم الخبرات اللازمة يعد أساساً مهماً في التنمية الشاملة المستدامة، كما وضع الأردن النمو الاقتصادي الشامل للجميع والعمل اللائق كأحد أبرز أولوياته، ولتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد ، شرع الأردن في تنفيذ مصفوفة إصلاح تم تطويرها وتحديثها وطنياً، ومن أبرزها رؤية التحديث الاقتصادي 2022-2033 وتشمل محاورها تحسين بيئة الأعمال والاستثمار، وزيادة الصادرات والاستثمارات، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وكفاءة القطاع العام والسياحة وقطاع المياه والزراعة والطاقة والنقل، وتحسين وتوسيع تغطية شبكات الأمان الاجتماعي، وتبني سياسات وبرامج ومشاريع من شأنها زيادة فرص التشغيل، وتعزيز منظومة التدريب المهني والتقني عالي الجودة وربطها باحتياجات السوق المحلي والخارجي، وإنشاء مشاريع إنتاجية لخلق فرص العمل وزيادة الدخل للفئات المستهدفة في المحافظات وخفض الفجوة التنموية بين المحافظات. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، إلا أن معدلات البطالة لا تزال في أعلى مستوياتها حيث بلغت (22.8%) بين الأردنيين في عام 2022، كما أن نحو 70% من المتعطلين هم من الذكور ونحو 60% منهم لا يحملون تعليماً ثانوياً، ويواجهون منافسة في سوق العمل من العمال اللاجئين.

وفي مجال كبار السن تولي الحكومة الأردنية اهتماماً بكبار السن في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر الذين يشكلون حوالي 3.7% من إجمالي السكان، واعترافاً بدورهم في أسرهم وفي تنمية مجتمعاتهم في بيئة آمنة وداعمة خالية من العنف والإفادة من كفاءاتهم وخبراتهم، ويجري حالياً تطوير الإستراتيجية الوطنية لكبار السن للأعوام (2024-2028). كما تم سنّ تشريع خاص بالمسنين "نظام رعاية المسنين رقم (97) لعام 2021"، لتقديم خدمات الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية لفئة كبار السن.

ولتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبالغ نسبتهم (16%) بين السكان 5 سنة فأكثر بحسب مسح السكان والصحة الاسرية¹ 2023 وضمان مشاركتهم وادماجهم في المجتمع، أطلق الأردن السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2020-2030، والاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج 2020-2030، كما صدر إعلان الأردن نحو الدمج والتنوع في التعليم في عام 2022، كما نفذت العديد من البرامج الرامية إلى تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات العامة المختلفة وفرص العمل، وتهيئة المباني وتوفير الأشكال التيسيرية لتمكين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمرافق العامة، وإصدار نظام تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة ونظام التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة .

سيدي الرئيس،

يولي الأردن قضية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات أهمية خاصة، وكان قد كرس على مدى السنوات السابقة جهداً كبيراً لسد فجوة النوع الاجتماعي في مختلف المجالات و الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وقد جاءت الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) لتأطر هذه الجهود، كما وتساهم عدد من الاستراتيجيات والخطط الرديفة في تحقيق الهدف، ولكن تواجه الجهود الوطنية عدة تحديات أبرزها استمرار تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة عند 13.9% رغم ارتفاع المستوى التعليمي للإناث، مما يتطلب إجراءات مستمرة لتوفير البيئة المناسبة داخل سوق العمل.

سيدي الرئيس،

يشكل تعزيز جمع البيانات المصنفة وتحليلها والاستثمار في البحوث ركيزة أساسية لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة في المجالات المتعلقة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأجندة أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث تم بناء قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، وبما يتسق مع الإستراتيجية

الوطنية لتطوير النظام الإحصائي والتي يجري العمل حالياً على تحديثها للأعوام 2024-2028، كما يجري العمل على تعزيز السجلات الإدارية كمصدر أساسي للبيانات وتجويد بياناتها، وبناء القدرات لبناء خطط الاستجابات الوطنية في أوقات الأزمات استناداً للخصائص السكانية، كما إعتمدت الحكومة استراتيجية شاملة لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة لتحسين الخدمات وتحول الأردن إلى الإقتصاد الرقمي.

سيدي الرئيس،

إن استعراض التقدم الذي أحرزه الأردن في المجالات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية، لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن التحديات المختلفة التي يواجهها الأردن والتي ساهمت في تباطؤ ملموس في التقدم في بعض القطاعات وتراجع كبير في قطاعات أخرى، إضافة إلى التداعيات العالمية المعقدة لجائحة كورونا التي أدت إلى مضاعفة هذه التحديات وإثقال الرحلة نحو تحقيق الأهداف والخطط التنموية والاقتصادية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وتحمل الأردن تبعات اللجوء السوري في ضوء تراجع الدعم الدولي بشكل كبير من جهة، وفي ضوء التحديات التي يواجهها الإقتصاد الأردني من جهة أخرى، هذا إضافة إلى التداعيات العالمية للأزمة الروسية الأوكرانية التي شكلت ضغوطاً إضافية ناجمة عن الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغذاء وأسعار الفائدة عالمياً مما إنعكس سلباً على جهود التعافي، وجاءت الحرب على المواطنين الفلسطينيين في غزة وما نجم عنها من خسائر غير مسبوقه في الأرواح البشرية وخسائر اقتصادية القت بظلالها على الأردن تمثلت في خسائر كبرى لقطاع السياحة وارتفاع في كلفة الشحن البحري وامتد تأثيرها بسرعة الى الظروف الاجتماعية. وبغض النظر عن هذه التحديات الكبيرة، ومع دخول الأزمة السورية عامها الثالث عشر يؤكد الأردن بأنه مستمر بتقديم خدماته للاجئين، كما يستمر الأردن بالتزامه بدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (الأونروا). كما يؤكد من هذا المنبر على ضرورة انهاء الحرب في غزة لإنقاذ حياة المدنيين في غزة وتدارك اتجاه الدمار والياس اللذين تلحقهما حرب غزة في المنطقة .

كما يشكل التغير المناخي تحدياً كبيراً نظراً لتداعياته على الأنظمة الحيوية والموارد الطبيعية الوطنية حيث عمل الاردن على تحديث وثيقة المساهمات المحددة وطنياً والتي رفعت نسبة طموح انخفاض غازات الاحتباس الحراري من 14٪ إلى 31٪ بحلول عام 2030، والانضمام إلى الاتفاقيات والتعهدات الدولية حول التغير المناخي، بالإضافة الى الخطة الوطنية للنمو الأخضر 2017، والخطة الوطنية للتكيف مع التغير المناخي، وخارطة الطريق لإعداد استراتيجية المناخ طويلة الأجل 2050 والسياسة الحضرية الوطنية الاردنية 2022 التي تهدف إلى توسع حضري أكثر تحويلاً وإنتاجية وشمولية ومرونة على المدى الطويل، وتأخذ بالاعتبار ما يواجهه الأردن من تحديات مرتبطة بالتوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان، والذي يعتبر ضار بالبيئة والاقتصاد الريفي والأمن الغذائي ومكلف مالياً وإدارياً.

سيدي الرئيس

في الختام نود التأكيد على أن تعميم النهج القائم على الحقوق، وتعزيز نظم الحوكمة، والاستثمار في الشراكات بين الجهات المعنية، واعتماد نهج شامل لعمليات صنع السياسات في المجالات المتعلقة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، هي أمور أساسية لضمان حقوق الإنسان، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة والقدرة على الصمود في مواجهة الازمات، ومن هذا المنبر نتطلع إلى استمرار دعم المجتمع الدولي للأردن للتعامل مع التحديات الناجمة عن الصراعات في المنطقة والتغير المناخي لتمكينه من الاستمرار في أداء دوره كعامل أمن واستقرار في الإقليم وضمان عدم تخلف أحد عن ركب التنمية.

شكراً لحسن استماعكم